تراجع ديون مصر الخارجية إلى 4 . 34 مليار دولار في يونيو الماضي

الثلاثاء 2 أكتوبر 2012 12:10 م

أظهر تقرير البنك المركزي تراجع الدين الخارجي بمعدل 5 . 1 في المائة بما قيمته 2 . 521 مليون دولار، ليبلغ حجم الدين 4 . 34 مليار دولار فى نهاية يونيو 2012 مقارنة بشهر يونيو 2011.

وأوضح التقرير أن الانخفاض جاء لتراجع أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي بما يعادل نحو 651 . 1 مليار دولار، وتحقق صافي سداد استخدام من القروض والتسهيلات بكل آجالها بلغ 1ر04 مليار دولار

كما ارتفع رصيد سندات وصكوك الحكومة المصرية الصادرة في الأسواق العالمية نتيجة لشراء كيانات مقيمة لجزء منها بما قيمته 84 مليون دولار نتيجة لإصدار سند بقيمة 500 مليون دولار لصالح صندوق التمويل السعودي

وأشار الى انخفاض السندات نتيجة لشراء كيانات مقيمة لجزء منها بما قيمته 1ر229 مليون دولار وسداد مبلغ 9ر186 مليون دولار قيمة الشريحة الثانية من السندات الدولارية فى حيازة غير المقيمين والتى استحقت فى يوليو 2011 .

وبالنسبة لأعباء خدمة الدين الخارجي أظهر التقرير ارتفاعها بمقدار 4ر105 مليون دولار أمريكي لتبلغ 9ر2 مليار دولار امريكي خلال العام المالي 2011/2012.

وانخفض مؤشر خدمة الدين إلى الحصيلة الجارية بما فيها التحويلات ليبلغ 4ر4 فى المائة مقابل 5ر4 فى المائة خلال فترة المقارنة وتراجعت نسبة رصيد الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 5ر13 فى المائة في نهاية يونيو 2012 مقابل 2ر15 فى المائة فى يونيو 2011.

على صعيد آخر، بلغ حجم الدين العام المحلي نحو 247ر1 تيرليون جنيه في نهاية يونيو الماضي منه 1ر80 في المائة مستحق على الحكومة و 5ر1 فى المائة على الهيئات الاقتصاية و8ر14 في المائة على بنك الاستثمار القومي

وبلغ رصيد الدين المحلي المستحق على الحكومة نحو 1ر996 مليار جنيه في نهاية يونيو 2012 بزيادة قدرها 188 مليار جنيه خلال الفترة خلال العام المالي 2011/2012.

كما وبلغ رصيد مديونية الهيئات العامة الاقتصادية نحو 1ر63 مليار جنيه بتراجع قدره 2ر3 مليار جنيه اما مديونية بنك الاستثمار القومي فقد بلغت نحو 5ر184 مليار جنيه بزيادة قدرها 14 مليار جنيه (تمثل صافى مديونية بنك الاستثمار القومي مطروحا منه المديونية البينية لكل من الهيئات الاقتصادية والاستثمارات الحكومة فى الاوراق المالية أذون- سندات).

أ ش أ